مجلة رسالة الحقوق ISSN-2032-2075

# دور الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني

بحث مقدم من قبل

الباحثة رشا عبد الحميد جاسم
طالبة الدكتوراه، كلية القانون، قسم القانون الخاص، جامعة برديس فارابي، جامعة طهران
Saldh905@gmail.
المشرف د.علي العلوي القزويني
البروفيسور في كلية الحقوق (قسم القانون الخاص)، بجامعة برديس فارابي، جامعة طهران
saalavi@ut.ac.ir

**الخلاصة :**
يشهد العالم تطورًا متسارعًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما انعكس بصورة واضحة على مختلف المجالات، ومنها المجال القانوني الذي بدأ يشهد تحولات نوعية في أساليب العمل والإجراءات. ويهدف هذا البحث إلى بيان دور الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني، مع التركيز على الإطارين القانونيين في العراق وإيران، وتحليل مدى استيعاب التشريعات الحالية لهذه التقنيات الحديثة.
ويتناول البحث استخدامات الذكاء الاصطناعي في تقديم الاستشارات القانونية، وتحليل النصوص التشريعية، وصياغة المذكرات، فضلاً عن دوره في دعم القضاء وتسريع إجراءات التقاضي. كما يناقش التحديات القانونية المرتبطة باستخدام هذه التقنيات، وعلى رأسها مسألة المسؤولية القانونية، وحماية البيانات، والسر المهني، ومدى إمكانية إسناد الأعمال القانونية إلى أنظمة ذكية.
ويخلص البحث إلى أن التشريعين العراقي والإيراني لا يتضمنان تنظيمًا صريحًا لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، مما يفرض الحاجة إلى تطوير الإطار التشريعي بما يحقق التوازن بين الاستفادة من مزايا هذه التقنيات وضمان حماية الحقوق والحريات. كما يؤكد على ضرورة تبني مفهوم "المساعد القانوني الذكي" بدلاً من "المحامي الآلي"، بما ينسجم مع الطبيعة الشخصية لمهنة المحاماة.
**الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، العمل القانوني، المسؤولية القانونية، حماية البيانات، التشريع المقارن.**

**Abstract**
The rapid advancement of artificial intelligence (AI) technologies has significantly influenced various fields, including the legal sector, leading to substantial transformations in legal practices and procedures. This study aims to examine the role of AI in legal work, focusing on the legal frameworks in Iraq and Iran, and analyzing the extent to which existing legislation accommodates these emerging technologies.
The research explores the applications of AI in legal consultation, legal text analysis, drafting legal documents, and supporting judicial processes, as well as its role in accelerating litigation procedures. It also addresses key legal challenges associated with AI, particularly legal liability, data protection, professional confidentiality, and the possibility of delegating legal tasks to intelligent systems.
The study concludes that both Iraqi and Iranian legal systems lack explicit regulations governing the use of AI in the legal field, highlighting the need for legislative reform to balance technological benefits with the protection of rights and freedoms. It further emphasizes the importance of adopting the concept of the "intelligent legal assistant" rather than a "robot lawyer," in line with the personal nature of the legal profession.
**Keywords:**
Artificial Intelligence, Legal Practice, Legal Liability, Data Protection, Comparative Law.

**المقدمة**

أدى التطور التكنولوجي المتسارع في العصر الرقمي إلى إحداث تحولات جوهرية في مختلف القطاعات، ولم يكن القطاع القانوني بمنأى عن هذه التحولات، إذ أصبح الذكاء الاصطناعي أحد الأدوات المؤثرة في تطوير العمل القانوني وتحسين كفاءته. فقد أتاح استخدام هذه التقنيات إمكانات واسعة في تحليل البيانات القانونية، وتوقع الأحكام، وتبسيط الإجراءات، الأمر الذي أسهم في تعزيز فعالية النظام القضائي وتقليل الوقت والجهد المبذول في معالجة القضايا. ومع ذلك، فإن إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني يثير العديد من الإشكالات القانونية والأخلاقية، خاصة فيما يتعلق بمسؤولية المحامي، وحماية خصوصية الموكل، وضمان سلامة الإجراءات القضائية. ويزداد هذا التحدي في الأنظمة القانونية التي لم تواكب بعد هذا التطور، ومنها النظامان العراقي والإيراني، مما يبرز الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع وتحليله في إطار قانوني مقارن.

**1. جوهر فكرة الموضوع**

تتمثل إشكالية البحث في مدى إمكانية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني دون الإخلال بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المهنة، وعلى رأسها المسؤولية الشخصية والسر المهني، وكذلك مدى كفاية التشريعات العراقية والإيرانية في تنظيم هذا الاستخدام، وما إذا كانت قادرة على مواجهة التحديات القانونية التي تفرضها هذه التقنيات.

**2. اهمية البحث**

تنبع أهمية هذا البحث من التطور المتسارع لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، وما يرافقه من تحديات قانونية وتنظيمية، فضلاً عن غياب تنظيم تشريعي واضح في العديد من الأنظمة القانونية، ومنها العراق وإيران. كما تبرز ضرورة البحث في تقديم إطار قانوني يحقق التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية الحقوق القانونية للأفراد.

**3. نطاق البحث**

يتركز نطاق البحث في دراسة الجوانب القانونية المرتبطة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني، مع التركيز على مسؤولية المحامي وحماية السر المهني والخصوصية القانونية في ظل البيئة الرقمية. كما يقتصر البحث على بيان موقف التشريعين العراقي والإيراني من استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، وتحليل مدى كفاية النصوص القانونية الحالية في معالجة الإشكالات الناجمة عن هذا الاستخدام. ويتناول البحث التطبيقات المرتبطة بالعمل القانوني، مثل استخدام الأنظمة الذكية في تحليل النصوص القانونية، وصياغة العقود، وتقديم الاستشارات القانونية، وإدارة البيانات القضائية، دون التوسع في الجوانب التقنية البحتة المتعلقة ببرمجة أنظمة الذكاء الاصطناعي أو تطويرها الفني. كما يقتصر الجانب المقارن على العراق وإيران مع الاستفادة من بعض الاتجاهات الدولية الحديثة بوصفها نماذج استرشادية لتطوير الإطار القانوني الوطني.

**4. إشكالية البحث**

تتمثل إشكالية البحث في مدى قدرة الأنظمة القانونية التقليدية على استيعاب الاستخدام المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني، خاصة في ظل ما تثيره هذه التقنيات من تحديات تتعلق بالمسؤولية المهنية للمحامي، وحماية السر المهني، وضمان سلامة الإجراءات القضائية. فالتوسع في استخدام الأنظمة الذكية في تحليل البيانات القانونية وصياغة المذكرات والعقود والاستشارات القانونية يثير تساؤلات جوهرية حول حدود الاعتماد على هذه التقنيات، ومدى توافقها مع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها مهنة المحاماة. كما تبرز الإشكالية بصورة أوضح في التشريعين العراقي والإيراني، نتيجة غياب تنظيم قانوني صريح يحدد ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، ويبين حدود المسؤولية القانونية الناشئة عنه، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى كفاية القواعد التقليدية في مواجهة المخاطر المرتبطة بهذه التقنيات، وخاصة ما يتعلق بحماية البيانات القانونية والخصوصية المهنية.

**5. اهداف البحث**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي وتحديد أهم تطبيقاته في المجال القانوني.
2. توضيح أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على مهنة المحاماة والعمل القضائي.
3. تحليل الإشكالات القانونية المرتبطة بالمسؤولية المهنية والسر المهني في ظل استخدام الأنظمة الذكية.
4. دراسة موقف التشريعين العراقي والإيراني من استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني.
5. بيان مدى كفاية النصوص القانونية الحالية في تنظيم استخدام هذه التقنيات.
6. تقديم مقترحات قانونية وتشريعية تسهم في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني بما يحقق التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية الحقوق القانونية.

**7. منهجية البحث**

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة لمهنة المحاماة والمسؤولية القانونية وحماية البيانات في كل من العراق وإيران، مع بيان مدى إمكانية تطبيقها على استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني. كما يعتمد البحث على المنهج الوصفي لبيان طبيعة تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في العمل القانوني

وآثارها العملية، فضلًا عن توظيف المنهج النقدي لتقييم أوجه القصور التشريعي وبيان الحاجة إلى تطوير إطار قانوني أكثر ملاءمة للتطورات التقنية الحديثة.

**المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي**

شهد النظام القانوني المعاصر تحولات جوهرية نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع، ولا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي الذي أصبح أحد أبرز أدوات التحول الرقمي في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع العدالة. فقد أدى استخدام الخوارزميات المتقدمة وتقنيات التعلم الآلي إلى تغيير طرق تحليل النصوص القانونية وإدارة القضايا وصياغة المذكرات القانونية، مما فرض إعادة النظر في المفاهيم التقليدية المرتبطة بممارسة العمل القانوني وأدوار الفاعلين فيه[1]. ولم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد وسيلة تقنية مساعدة، بل تحول إلى عنصر مؤثر في اتخاذ القرار القانوني، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول مدى توافق هذه التقنيات مع المبادئ الأساسية للعدالة الإجرائية وضمانات المحاكمة العادلة.[2]

وانطلاقًا من هذه التطورات، يسعى هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري وتحليلي لمفهوم الذكاء الاصطناعي القانوني وأشكاله المختلفة، ثم دراسة حدود استخدامه في الاستشارات القانونية وصياغة المذكرات والتقاضي، مع التركيز على تحليل التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة به في ضوء التشريعات العراقية والإيرانية والتجارب المقارنة في الأنظمة الغربية والعربية، بهدف الوصول إلى تصور متكامل يحدد موقع الذكاء الاصطناعي في منظومة العدالة المعاصرة دون الإخلال بضمانات العدالة وسيادة القانون.[3]

**المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي القانوني وأشكاله**

أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى إحداث تحول نوعي في طبيعة العمل القانوني، إذ لم يعد القانون بمنأى عن الابتكارات الرقمية التي غيرت أساليب البحث والتحليل واتخاذ القرار. ويُقصد بالذكاء الاصطناعي القانوني (Legal Artificial Intelligence) استخدام الخوارزميات وأنظمة التعلم الآلي لمعالجة البيانات القانونية وتحليل النصوص التشريعية والسوابق القضائية بهدف دعم العمل القانوني أو أتمتة بعض جوانبه. وقد ساهم هذا التطور في ظهور نماذج جديدة للعمل القانوني تعتمد على التحليل الآلي والتنبؤ القضائي وصياغة النصوص القانونية بصورة شبه تلقائية، الأمر الذي أثار نقاشًا واسعًا حول طبيعة هذه الأنظمة ومدى تأثيرها في المفاهيم التقليدية للممارسة القانونية.[4]

وفي الأنظمة الغربية، اتجه الفقه القانوني إلى تعريف الذكاء الاصطناعي القانوني بوصفه منظومة تقنية قادرة على محاكاة التفكير القانوني عبر تحليل البيانات الضخمة واستخلاص الأنماط القانونية، وهو ما ظهر في تطبيقات مثل تحليل العقود الآلي ومنصات البحث القضائي الذكية وأنظمة التنبؤ بنتائج النزاعات. وقد دفع هذا التطور الاتحاد الأوروبي إلى إصدار مبادئ توجيهية للذكاء الاصطناعي الموثوق لضمان احترام القيم القانونية الأساسية مثل الشفافية وعدم التمييز وحماية الخصوصية، كما ناقشت المحاكم الأمريكية قضايا تتعلق بحدود استخدام الخوارزميات في العمل القضائي، مما يعكس انتقال الذكاء الاصطناعي من مجرد أداة تقنية إلى عنصر مؤثر في العدالة المعاصرة.[5] أما في الأنظمة العربية، فقد بدأت بعض الدول في إدخال الذكاء الاصطناعي ضمن مشاريع التحول الرقمي للعدالة، حيث تم تطوير منصات قانونية ذكية تساعد في تحليل البيانات القضائية وتسهيل الوصول إلى السوابق القانونية. إلا أن التشريعات العربية عمومًا ما زالت تعتمد على المفهوم التقليدي للعمل القانوني القائم على العنصر البشري، إذ لم يتم منح الذكاء الاصطناعي صفة قانونية مستقلة، بل يُنظر إليه بوصفه وسيلة مساعدة تخضع لإشراف القاضي أو المحامي. ويعكس هذا الاتجاه حرص الأنظمة القانونية العربية على الحفاظ على الضمانات الإجرائية وعدم السماح للتكنولوجيا بالتأثير على استقلالية القضاء أو حقوق الدفاع.[6] وفي التشريع العراقي، لا توجد حتى الآن نصوص تشريعية صريحة تنظم مفهوم الذكاء الاصطناعي القانوني، إلا أن القواعد العامة في قانون المرافعات المدنية رقم (83) لسنة 1969 وقانون المحاماة رقم (173) لسنة 1965 تظل الإطار القانوني الحاكم للعمل القضائي، وهو ما يعني أن استخدام التقنيات الذكية يظل خاضعًا للمسؤولية المهنية للأشخاص الطبيعيين دون إمكانية اعتبار الأنظمة التقنية فاعلًا قانونيًا مستقلاً. ومع ذلك، فإن الاتجاه نحو الرقمنة القضائية يفتح المجال أمام إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي مستقبلاً.[7] أما في القانون الإيراني، فقد ارتبط إدخال التقنيات الذكية بتطوير أنظمة القضاء الإلكتروني وإدارة البيانات القانونية، في ظل استمرار الاعتماد على المفهوم التقليدي للتمثيل القانوني الذي يربط ممارسة العمل القانوني بالمحامي المرخص فقط. ويعتمد قانون آيين دادرسى مدنى الإيراني على إجراءات قائمة على العنصر البشري، إلا أن الفقه القانوني الإيراني بدأ يناقش إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة تحليلية لتعزيز كفاءة العمل القضائي، مع التأكيد على ضرورة تنظيمه تشريعيًا لضمان عدم المساس بمبادئ العدالة.[8] وانطلاقًا من ذلك، تبرز أهمية دراسة مفهوم الذكاء الاصطناعي القانوني وأشكاله المختلفة باعتبارها خطوة أساسية لفهم حدود استخدامه في المجال القانوني. فالتطبيقات الحديثة تشمل أنظمة تحليل البيانات القانونية، والذكاء الاصطناعي التوليدي القادر على صياغة المذكرات القانونية، وأنظمة دعم القرار القضائي، وهو ما يفرض تصنيفًا دقيقًا لهذه الأنواع من أجل تقييم آثارها القانونية والأخلاقية. لذلك يسعى هذا المطلب إلى بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي القانوني وتحليل أشكاله المختلفة في ضوء التجارب المقارنة، بما يمهد لدراسة حدود استخدامه في الاستشارات وصياغة المذكرات والتقاضي في المطلب اللاحق.[9]

**المطلب الثاني: تطور الذكاء الاصطناعي القانوني في الأنظمة القانونية المعاصرة**

شهدت الأنظمة القانونية المعاصرة تحولًا عميقًا نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع، خاصة مع ظهور الذكاء الاصطناعي الذي أصبح جزءًا أساسيًا من منظومات اتخاذ القرار وتحليل البيانات في مختلف المجالات. ويُعرّف الذكاء الاصطناعي عمومًا بأنه مجموعة من الأنظمة الحاسوبية القادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية مثل التعلم والتحليل والاستنتاج، بينما يُقصد بالذكاء الاصطناعي القانوني (Legal Artificial Intelligence) توظيف هذه التقنيات في تحليل النصوص القانونية، واستخلاص الأنماط القضائية، وتقديم دعم تقني في صياغة الوثائق والاستشارات القانونية. وقد أدى هذا التطور إلى إعادة تعريف العلاقة بين القانون والتكنولوجيا، حيث لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية، بل أصبح عنصرًا مؤثرًا في آليات العمل القانوني الحديثة.[10] وقد بدأ إدماج التكنولوجيا في العمل القانوني منذ ظهور قواعد البيانات القانونية الإلكترونية وأنظمة البحث القضائي، إلا أن التطور الحقيقي حدث مع ظهور تقنيات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي التوليدي، التي سمحت بتحليل كميات ضخمة من الأحكام القضائية والتشريعات بصورة آلية. ففي الولايات المتحدة، استخدمت بعض المحاكم برامج تحليل خوارزمي لتقييم المخاطر في القضايا الجنائية، وهو ما أثار جدلًا واسعًا حول حيادية الخوارزميات وضمانات العدالة، كما ساهمت شركات التكنولوجيا القانونية في تطوير منصات قادرة على إعداد المذكرات القانونية أو تحليل العقود بشكل شبه تلقائي. وقد دفع هذا الواقع الهيئات المهنية إلى وضع قواعد تنظيمية تفرض على المحامين فهم التقنيات المستخدمة والتأكد من دقتها قبل الاعتماد عليها في العمل القانوني.[11]

**الفرع الاول : مفهوم الذكاء الاصطناعي القانوني وتطوره في الاتحاد الأوروبي والأنظمة العربية**

أما في الاتحاد الأوروبي، فقد تبنت المؤسسات الأوروبية نهجًا تنظيمياً يوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق الأساسية، حيث أصدرت المفوضية الأوروبية مبادئ "الذكاء الاصطناعي الموثوق" التي تشترط الشفافية والمساءلة وعدم التمييز عند استخدام الأنظمة الذكية في المجالات الحساسة، بما فيها العدالة. كما نص مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act) على تصنيف الأنظمة المستخدمة في المجال القضائي ضمن التطبيقات عالية المخاطر التي تتطلب رقابة صارمة، وذلك لضمان عدم المساس بحقوق الدفاع أو استقلال القضاء.[12] وفي الأنظمة العربية، بدأ استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني في إطار التحول نحو العدالة الرقمية، حيث اعتمدت بعض الدول منصات إلكترونية متقدمة لإدارة القضايا وتحليل البيانات القضائية، كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة التي طورت خدمات قانونية رقمية تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم القضاة والمحامين. إلا أن التشريعات العربية عمومًا ما زالت حذرة في الاعتراف بدور الذكاء الاصطناعي كفاعل قانوني مستقل، إذ تؤكد على بقاء المسؤولية القانونية بيد الإنسان، سواء كان قاضيًا أو محاميًا، لضمان احترام الضمانات الإجرائية وحقوق المتقاضين.[13]

**الفرع الثاني: مفهوم الذكاء الاصطناعي القانوني وتطوره في الأنظمة القانونية العراق وايران**

وفي العراق، لا يوجد حتى الآن تعريف تشريعي صريح للذكاء الاصطناعي القانوني، إلا أن التطورات الحديثة في مجال الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي تشير إلى اتجاه تدريجي نحو إدخال التقنيات الحديثة في العمل القضائي. ومع ذلك، تظل القوانين النافذة مثل قانون المرافعات المدنية رقم (83) لسنة 1969 وقانون المحاماة رقم (173) لسنة 1965 قائمة على التصور التقليدي للعمل القانوني الذي يركز على العنصر البشري، وهو ما يجعل استخدام الذكاء الاصطناعي مقصورًا على الدور المساعد دون إمكانية الاعتراف به كطرف قانوني مستقل أو ممثل قضائي. ويثير هذا الوضع تساؤلات حول الحاجة إلى تطوير تشريعي يواكب التحولات الرقمية المتسارعة.[14] أما في القانون الإيراني، فقد ارتبط إدخال التقنيات الذكية بتطوير أنظمة القضاء الإلكتروني وإدارة الملفات القضائية الرقمية، حيث اعتمدت السلطة القضائية الإيرانية أنظمة إلكترونية لتنظيم إجراءات التقاضي وتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية. إلا أن قانون آيين دادرسى مدنى الإيراني ما زال يستند إلى مفهوم تقليدي للتمثيل القانوني قائم على الشخص الطبيعي المرخص له، الأمر الذي يجعل الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة لا تتمتع بصفة قانونية مستقلة. ومع ذلك، يشير الفقه القانوني الإيراني إلى أهمية وضع إطار تنظيمي يحدد حدود استخدام هذه التقنيات بما يضمن تحقيق العدالة دون الإخلال بالمبادئ القانونية الأساسية.[15] وانطلاقًا من ذلك، يتضح أن مفهوم الذكاء الاصطناعي القانوني تطور من مجرد أداة تقنية إلى عنصر مؤثر في بنية العمل القانوني المعاصر، إلا أن الأنظمة القانونية المختلفة تتفق – رغم اختلاف مستويات التطور التقني – على ضرورة إبقاء الرقابة البشرية والمسؤولية المهنية كعنصر أساسي لضمان عدالة الإجراءات. ويؤكد هذا الاتجاه أن مستقبل العمل القانوني قد يتجه نحو نموذج "التكامل" بين الإنسان والآلة، بحيث يعزز الذكاء الاصطناعي كفاءة العمل القانوني دون أن يحل محل الفاعلين القانونيين التقليديين.[16]

**المبحث الثاني: أشكال وتطبيقات الذكاء الاصطناعي القانوني في العمل القانوني والقضائي**

شهد الذكاء الاصطناعي القانوني تطورًا كبيرًا من حيث تنوع تطبيقاته وأشكاله، حيث لم يعد مقتصرًا على أدوات البحث القانوني التقليدية، بل أصبح يشمل أنظمة متقدمة قادرة على تحليل النصوص القانونية، والتنبؤ بنتائج القضايا، وصياغة الوثائق القانونية بصورة شبه آلية. ويمكن تصنيف هذه التطبيقات إلى عدة أنواع رئيسية، من بينها الذكاء الاصطناعي التحليلي الذي يعتمد على معالجة البيانات الضخمة لاستخلاص الأنماط القانونية، والذكاء الاصطناعي التنبؤي الذي يستخدم الخوارزميات لتحليل السوابق القضائية وتوقع النتائج المحتملة للنزاعات، إضافة إلى الذكاء الاصطناعي التوليدي الذي أصبح قادرًا على صياغة المذكرات القانونية والعقود، فضلاً عن أنظمة دعم القرار القضائي التي تساعد القضاة في تنظيم

المعلومات وتحليل الوقائع القانونية. وقد أدى هذا التنوع إلى إعادة تشكيل مفهوم العمل القانوني، بحيث أصبح يعتمد بصورة متزايدة على الأدوات الرقمية المتقدمة.[17]

**المطلب الاول: أشكال وتطبيقات الذكاء الاصطناعي القانوني في العمل القانوني والقضائي**

يشهد العمل القانوني والقضائي في العصر الرقمي تحولًا نوعيًا نتيجة التقدم المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي لم تعد مجرد أدوات تقنية مساندة، بل أصبحت عنصرًا فاعلًا في إعادة تشكيل آليات ممارسة المهنة القانونية وإدارة العدالة. فقد أتاح الذكاء الاصطناعي إمكانات واسعة في تحليل البيانات القانونية الضخمة، واستخلاص الأنماط القضائية، والتنبؤ بالنتائج المحتملة للدعاوى، فضلًا عن دوره في أتمتة العديد من الإجراءات الروتينية التي كانت تستغرق وقتًا وجهدًا كبيرين. وقد أدى هذا التطور إلى بروز أشكال متعددة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، تتراوح بين أنظمة البحث القانوني الذكية، وبرمجيات تحليل العقود، وأنظمة دعم القرار القضائي، وصولًا إلى المنصات الرقمية التي تقدم استشارات قانونية أولية. ويُعد هذا التنوع في التطبيقات انعكاسًا مباشرًا لمدى تطور البنية التكنولوجية والقانونية في الأنظمة المختلفة، حيث برزت الأنظمة الغربية والاتحاد الأوروبي في مقدمة الدول التي تبنت هذه التقنيات ووظفتها ضمن أطر تنظيمية واضحة نسبيًا، تراعي التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الأساسية. وفي المقابل، لا تزال التجارب في العراق وإيران في طور التطور، إذ يقتصر استخدام الذكاء الاصطناعي في الغالب على بعض التطبيقات المحدودة، في ظل غياب تنظيم تشريعي صريح يواكب هذا التحول الرقمي. وهو ما يثير تساؤلات حول مدى قدرة هذه الأنظمة على استيعاب تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتحديات التي قد تواجهها في هذا السياق، خاصة فيما يتعلق بضمانات العدالة، وحماية البيانات، والمسؤولية القانونية. ومن ثم، يهدف هذا المطلب إلى بيان أبرز أشكال وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني والقضائي، من خلال عرض التجارب المتقدمة في الأنظمة الغربية والاتحاد الأوروبي، ومقارنتها بالواقع القانوني في العراق وإيران، بما يسهم في تقديم تصور متكامل حول طبيعة هذا التحول وآفاقه المستقبلية.

**الفرع الاول: أشكال وتطبيقات الذكاء الاصطناعي القانوني في العمل القانوني والقضائي في الأنظمة الغربية والاتحاد الأوروبي**

وفي الأنظمة الغربية، خاصة في الولايات المتحدة، ظهرت تطبيقات عملية لهذه الأنواع من الذكاء الاصطناعي، مثل استخدام برامج تقييم المخاطر في الإجراءات الجنائية أو أدوات تحليل العقود في المجال التجاري. وقد أثارت بعض القضايا القضائية، مثل قضية State v. Loomis، جدلاً حول مدى مشروعية الاعتماد على الخوارزميات في اتخاذ قرارات قضائية، إذ أكدت المحكمة ضرورة الحفاظ على الرقابة البشرية وعدم اعتبار نتائج الذكاء الاصطناعي بديلاً عن السلطة التقديرية للقاضي. كما أصدرت نقابات المحامين قواعد مهنية تؤكد على ضرورة فهم المحامي للتكنولوجيا المستخدمة وضمان دقتها قبل الاعتماد عليها في العمل القانوني، وهو ما يعكس الاتجاه نحو تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي دون منحه سلطة مستقلة.[18] أما في الاتحاد الأوروبي، فقد تم تطوير إطار تنظيمي شامل لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات الحساسة، ومن بينها العدالة، حيث صنّف مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act) التطبيقات القضائية ضمن الأنظمة عالية المخاطر التي تتطلب رقابة قانونية صارمة. ويهدف هذا التنظيم إلى ضمان الشفافية وإمكانية تفسير القرارات الخوارزمية، ومنع التمييز أو التحيز في نتائج الأنظمة الذكية، بما يحافظ على المبادئ الأساسية لدولة القانون. كما ركزت المبادئ الأخلاقية الأوروبية على ضرورة إبقاء الإنسان في مركز عملية اتخاذ القرار القانوني، وهو ما يحد من إمكانية الاعتماد الكامل على الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي.[19] في الأنظمة الغربية، ظهرت نقاشات واسعة حول هذا الموضوع، خاصة مع انتشار أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي القادرة على إعداد وثائق قانونية كاملة. وقد أكدت الهيئات المهنية، مثل نقابة المحامين الأمريكية، أن استخدام الذكاء الاصطناعي لا يعفي المحامي من المسؤولية المهنية، وأن أي مخرجات تقنية يجب مراجعتها بشريًا قبل تقديمها للمحكمة. كما شهد القضاء الأمريكي حالات تم فيها توجيه انتقادات لمحامين اعتمدوا على أنظمة ذكاء اصطناعي دون التحقق من صحة المعلومات، ما عزز الاتجاه الرافض للاعتراف بالذكاء الاصطناعي كمحامٍ مستقل.[20] أما في الاتحاد الأوروبي، فقد تبنى مشروع قانون الذكاء الاصطناعي (EU AI Act) موقفًا حذرًا تجاه استخدام الأنظمة الذكية في المجال القضائي، حيث صنّفها ضمن التطبيقات عالية المخاطر التي تستوجب رقابة صارمة وإشرافًا بشريًا دائمًا. ويستند هذا التوجه إلى حماية الحقوق الأساسية وضمان إمكانية مساءلة الفاعل القانوني عند حدوث خطأ، وهو أمر يصعب تحقيقه إذا تم منح الذكاء الاصطناعي صفة قانونية مستقلة.[21]

**الفرع الثاني: أشكال وتطبيقات الذكاء الاصطناعي القانوني في العمل القانوني والقضائي في العراق وايران**

أما في العراق، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني لا يزال في مراحله الأولية، حيث يقتصر غالبًا على أنظمة إلكترونية لإدارة القضايا أو البحث القانوني، دون وجود تنظيم تشريعي صريح يحدد أنواع هذه التطبيقات أو نطاق استخدامها. وتبقى القوانين النافذة، مثل قانون المرافعات المدنية رقم (83) لسنة 1969 وقانون الإثبات العراقي رقم (107) لسنة 1979، قائمة على التصورات التقليدية التي تجعل من القاضي والمحامي العنصر الأساسي في العملية القضائية. ومع ذلك، فإن الاتجاه نحو الرقمنة القضائية يشير إلى إمكانية إدخال تطبيقات أكثر تطورًا مستقبلاً، مما يفرض ضرورة دراسة آثارها القانونية وتحديد المسؤوليات المرتبطة بها.[22] وفي القانون الإيراني، ارتبطت تطبيقات الذكاء الاصطناعي بتطوير أنظمة القضاء الإلكتروني وإدارة البيانات القانونية، حيث تم إدخال منصات رقمية لتنظيم الإجراءات القضائية وتحسين

كفاءة العمل الإداري للمحاكم.[23] وبناءً على ما تقدم، يتضح أن أشكال الذكاء الاصطناعي القانوني تتنوع بين أدوات تحليلية وتنبؤية وتوليدية وأنظمة دعم القرار، وأن استخدامها في العمل القانوني والقضائي يشهد توسعًا متزايدًا في مختلف الأنظمة القانونية. إلا أن الاتجاه العام، سواء في التشريعات الغربية أو العربية أو الإيرانية أو العراقية، يؤكد على ضرورة إبقاء الإنسان في مركز العملية القانونية، باعتباره الضامن الأساسي لتحقيق العدالة وحماية الحقوق، وهو ما يعكس إدراكًا عالميًا بأن الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون أداة لتعزيز العمل القانوني لا بديلاً عنه.[24] أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى طرح تساؤلات جوهرية حول إمكانية منح هذه الأنظمة صفة "المحامي الرقمي" أو الاعتراف بها كفاعل قانوني مستقل قادر على تقديم الاستشارات أو تمثيل الأطراف أمام القضاء. ويستند هذا الجدل إلى قدرة الأنظمة الذكية الحديثة على تحليل النصوص القانونية وصياغة المذكرات وإجراء البحوث القانونية بسرعة ودقة تفوق القدرات البشرية في بعض الحالات. إلا أن منح الذكاء الاصطناعي صفة قانونية مستقلة يثير إشكاليات تتعلق بمفهوم الشخصية القانونية والمسؤولية المهنية، إذ تقوم الممارسة القانونية تقليديًا على عنصر الإرادة الإنسانية والخضوع للمساءلة الأخلاقية والقانونية.[25] ويرى الباحث أن الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كمحامٍ مستقل يواجه عقبات قانونية وفلسفية عميقة، أبرزها غياب الشخصية القانونية المستقلة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية المدنية أو التأديبية، إضافة إلى محدودية قدرة الأنظمة الذكية على فهم السياقات الإنسانية والأخلاقية التي تشكل جوهر العمل القانوني. ومع ذلك، فإن الاتجاه المستقبلي قد يتجه نحو نموذج "المحامي الهجين"، الذي يجمع بين الخبرة البشرية والقدرات التحليلية للذكاء الاصطناعي، بما يسمح بتطوير العمل القانوني دون المساس بالضمانات الأساسية للعدالة.[26]

**المطلب الثاني : حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في الاستشارات وصياغة المذكرات والتقاضي**

شهد العمل القانوني في السنوات الأخيرة تحولًا ملحوظًا نتيجة إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة، من بينها تقديم الاستشارات القانونية وتحليل السوابق القضائية وصياغة المذكرات واللوائح القانونية، بل وحتى المساعدة في إدارة إجراءات التقاضي. وقد أدى هذا التطور إلى تعزيز كفاءة العمل القانوني وتسريع الوصول إلى المعلومات القانونية، إلا أنه في المقابل أثار إشكاليات قانونية ومهنية تتعلق بحدود استخدام هذه التقنيات ومدى توافقها مع القواعد التقليدية للمهنة القانونية وضمانات العدالة الإجرائية.[27] ويثير استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني تساؤلات حول مدى مشروعية الاعتماد عليه كمصدر للاستشارة القانونية أو كأداة لصياغة المرافعات القضائية، خاصة في ظل اشتراط القوانين الوطنية أن تكون الممارسة القانونية خاضعة لمسؤولية المحامي المرخص[28]. ففي القانون العراقي، على سبيل المثال، يرتبط تقديم المشورة القانونية والتمثيل القضائي بالمحامي بوصفه شخصًا طبيعيًا خاضعًا لرقابة نقابة المحامين، وهو ما يفرض حدودًا واضحة على دور الأنظمة الذكية في العمل القانوني.[29] كما أن الأنظمة المقارنة، سواء في القانون الإيراني أو في الدول الغربية، تتجه نحو الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة لا بديلًا عن المحامي، وذلك حفاظًا على مبدأ المسؤولية المهنية وضمانًا لحقوق المتقاضين، وهو ما يعكس التوازن بين الاستفادة من الابتكار التقني والحفاظ على الضمانات القانونية الأساسية.

وبناءً على ذلك، سيتم تقسيم هذا المطلب إلى الفروع الآتية:

**الفرع الأول: حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في الاستشارات القانونية.**

شهدت الاستشارات القانونية تطورًا ملحوظًا مع إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي التي أصبحت قادرة على تحليل النصوص التشريعية والسوابق القضائية وإنتاج توصيات قانونية أولية بناءً على قواعد بيانات ضخمة. وقد ساهم ذلك في تسريع الوصول إلى المعلومات القانونية وتقليل الوقت اللازم لإعداد الرأي القانوني، إلا أن هذه المزايا التقنية لا تخلو من تحديات قانونية تتعلق بمدى مشروعية الاعتماد على الذكاء الاصطناعي كمصدر للاستشارة القانونية، خاصة في ظل اشتراط القوانين المهنية أن تكون الاستشارة صادرة عن شخص مؤهل قانونيًا يتحمل المسؤولية عنها.[30] وفي القانون العراقي، يظل تقديم الاستشارات القانونية جزءًا من نطاق عمل المحامي المرخص وفق قانون المحاماة رقم (173) لسنة 1965، إذ يشترط القانون أن تكون ممارسة المهنة قائمة على المسؤولية الشخصية للمحامي، بما في ذلك تقديم الرأي القانوني وتوجيه العملاء. وبناءً على ذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يحل محل المحامي، بل يجب أن يقتصر على كونه أداة مساعدة في البحث والتحليل القانوني، مع بقاء المسؤولية النهائية على عاتق المحامي الذي يعتمد على هذه الأداة.[31] أما في القانون الإيراني، وعلى الرغم من غياب نصوص صريحة تنظم الذكاء الاصطناعي، إلا أن الاتجاه الفقهي الإيراني يؤكد ضرورة الحفاظ على العنصر البشري في تقديم الاستشارة القانونية، نظرًا لارتباطها بمسؤولية مهنية وأخلاقية لا يمكن إسنادها إلى نظام تقني مستقل.[32] وفي الأنظمة الغربية، خصوصًا في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ظهر اتجاه تنظيمي يميز بين استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة دعم وبين الاعتماد عليه كمصدر مستقل للاستشارة القانونية. فقد أكدت قواعد السلوك المهني لنقابة المحامين الأمريكية (ABA) ضرورة أن يمارس المحامي إشرافًا فعالًا على استخدام التقنيات القانونية، وأن يتحقق من دقة المعلومات الناتجة عنها قبل تقديمها للعميل، وذلك منعًا للمساءلة المهنية.[33] كما أن مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act) يفرض قيودًا على استخدام الأنظمة الذكية في المجالات التي قد تؤثر على الحقوق القانونية للأفراد، ويصنف بعض التطبيقات القانونية ضمن الأنظمة عالية المخاطر التي تتطلب رقابة بشرية صارمة، مما يعكس توجهًا تشريعيًا نحو تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الاستشارات القانونية دون منحه استقلالية كاملة.[34]

وفي الأنظمة العربية، بدأت بعض الدول في إدخال منصات استشارة قانونية رقمية تعتمد جزئيًا على الذكاء الاصطناعي، إلا أن معظم التشريعات لا تزال تربط تقديم الرأي القانوني بالمحامي المرخص، باعتباره الضامن لمشروعية الاستشارة ودقتها. ويهدف هذا الاتجاه إلى حماية المتقاضين من مخاطر الاعتماد على أنظمة قد تقدم تحليلات غير دقيقة أو تفتقر إلى فهم السياق القانوني المحلي.[35] وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في الاستشارات القانونية تتحدد بثلاثة عناصر أساسية: أولها ضرورة وجود إشراف بشري من قبل المحامي، وثانيها عدم جواز الاعتماد الكامل على الأنظمة الذكية في إصدار الرأي القانوني النهائي، وثالثها التزام المستخدم بالتحقق من صحة النتائج بما يتفق مع قواعد المسؤولية المهنية وضمانات العدالة.[36]

**الفرع الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في صياغة المذكرات والوثائق القانونية.**

شهدت عملية صياغة المذكرات القانونية والوثائق القضائية تطورًا نوعيًا مع إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ أصبحت الأنظمة الذكية قادرة على تحليل النصوص القانونية واستخلاص الأنماط القضائية السابقة وتوليد مسودات أولية للمرافعات واللوائح القانونية. ويعتمد هذا الدور على تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) التي تمكّن الأنظمة من فهم السياق القانوني وإعادة صياغة النصوص وفق نماذج معتمدة في العمل القانوني، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة العمل المهني وتقليل الوقت اللازم لإعداد الوثائق القانونية المعقدة.[37] أما في القانون الإيراني، فإن صياغة المذكرات القانونية تخضع كذلك لقواعد المسؤولية المهنية المنصوص عليها في قانون آيين دادرسى مدنى وقانون استقلال نقابة المحامين، حيث يعد المحامي مسؤولًا عن المحتوى القانوني للوثائق المقدمة أمام القضاء. وقد بدأ الفقه القانوني الإيراني مناقشة إمكانية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد المذكرات، مع التأكيد على ضرورة وجود رقابة بشرية تحول دون الاعتماد الكامل على الأنظمة التقنية، خاصة في ضوء خصوصية اللغة القانونية ودورها في تفسير النصوص القضائية.[38]

وفي الأنظمة الغربية، تطورت أدوات LegalTech بشكل واسع، حيث تستخدم شركات المحاماة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة برامج تعتمد على الذكاء الاصطناعي لصياغة العقود والمذكرات القانونية وتحليل السوابق القضائية. وقد أكدت قواعد السلوك المهني لنقابة المحامين الأمريكية أن استخدام هذه الأدوات جائز بشرط أن يمتلك المحامي الكفاءة التقنية الكافية لفهم كيفية عملها والتحقق من نتائجها، وأن لا يؤدي استخدامها إلى انتهاك واجب السرية المهنية أو تقديم معلومات مضللة للمحكمة.[39] كما أن الاتحاد الأوروبي اتجه إلى تنظيم استخدام الأنظمة الذكية ضمن إطار تشريعي أشمل من خلال مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act)، الذي يفرض متطلبات الشفافية والإشراف البشري على الأنظمة المستخدمة في المجالات القانونية، باعتبارها ذات تأثير مباشر على حقوق الأفراد وضمانات التقاضي العادل. ويعكس هذا التوجه رغبة في تحقيق التوازن بين الابتكار التقني وحماية العدالة الإجرائية.[40] وفي الدول العربية، بدأت بعض المؤسسات القانونية في اعتماد أدوات رقمية لصياغة المذكرات القانونية، خاصة في الإمارات والسعودية، حيث تم إدخال منصات إلكترونية لتسهيل إعداد اللوائح القضائية وتقديمها عبر الأنظمة الإلكترونية للمحاكم. ومع ذلك، لا تزال التشريعات العربية تؤكد أن المسؤولية النهائية عن صياغة المذكرات تقع على عاتق المحامي، باعتباره صاحب الصفة المهنية والقانونية في تمثيل الخصوم أمام القضاء.[41] ومن الناحية العملية، يوفر الذكاء الاصطناعي مزايا عديدة في صياغة الوثائق القانونية، مثل القدرة على تحليل كميات كبيرة من السوابق القضائية بسرعة عالية، واقتراح صيغ قانونية معيارية، وتقليل الأخطاء اللغوية والإجرائية. إلا أن الاعتماد المفرط عليه قد يؤدي إلى مخاطر قانونية، مثل إنتاج نصوص غير دقيقة أو غير متوافقة مع الخصوصية القانونية المحلية، مما يستوجب اعتماد نموذج الاستخدام الهجين الذي يجمع بين الكفاءة التقنية والخبرة القانونية البشرية.[42] وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن دور الذكاء الاصطناعي في صياغة المذكرات القانونية يمثل تحولًا مهمًا في العمل القانوني المعاصر، إلا أن هذا الدور يبقى مقيدًا بضرورة الإشراف المهني للمحامي واحترام قواعد المسؤولية القانونية وضمانات العدالة، بحيث يظل الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة لا بديلًا عن الخبرة القانونية البشرية.[43]

**الخاتمة**

في ضوء ما تقدم، يتبين أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد أبرز معالم التحول الرقمي في العصر الحديث، ولم يعد استخدامه مقتصرًا على المجالات التقنية، بل امتد ليشمل العمل القانوني بمختلف صوره، سواء في تقديم الاستشارات، أو تحليل النصوص القانونية، أو دعم القضاء في اتخاذ القرارات. وقد أظهر البحث أن هذه التقنيات تمثل فرصة حقيقية لتطوير الأداء القانوني وتحقيق قدر أعلى من الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات والدعاوى القضائية. إلا أن إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني يثير في المقابل مجموعة من الإشكالات القانونية والعملية، تتعلق بطبيعة المسؤولية القانونية، وحماية بيانات الموكلين، وضمان السر المهني، فضلاً عن مدى حجية المخرجات الصادرة عن الأنظمة الذكية. وقد تبين من خلال الدراسة أن التشريعين العراقي والإيراني لا يزالان يفتقران إلى تنظيم تشريعي صريح يعالج هذه المسائل، ويواكب التطورات التقنية المتسارعة. كما خلص البحث إلى أن الاتجاه الأنسب في الوقت الحالي يتمثل في عدم الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كشخص قانوني مستقل، وإنما التعامل معه كأداة مساعدة تخضع لإشراف الإنسان، مع بقاء المسؤولية القانونية على عاتق المحامي أو المستخدم. ومن ثم، فإن تطوير الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني أصبح ضرورة ملحة لضمان تحقيق التوازن بين الاستفادة من مزاياه وحماية الحقوق القانونية للأفراد.

**النتائج**

توصل البحث إلى عدد من النتائج، أهمها:

1. أن الذكاء الاصطناعي أصبح أداة فعالة في تطوير العمل القانوني من خلال تسريع الإجراءات وتحسين جودة التحليل القانوني.
2. أن التشريعين العراقي والإيراني لا يتضمنان تنظيمًا صريحًا لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، مما يخلق فراغًا تشريعيًا واضحًا.
3. أن مبدأ السر المهني وحماية بيانات الموكل يمثلان من أبرز التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية.
4. أن المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي تظل مسؤولية بشرية، ولا يمكن إسنادها إلى الأنظمة الذكية ذاتها.
5. أن الأدلة والمستندات الرقمية تتطلب معايير تقنية وقانونية دقيقة لضمان سلامتها وحجيتها أمام القضاء.
6. أن الاتجاه الدولي يميل إلى اعتبار الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة (Intelligent Assistant) وليس بديلاً عن المحامي.
7. أن استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني يستلزم وجود رقابة بشرية مستمرة لضمان دقة المخرجات.

**التوصيات**

استنادًا إلى النتائج المتقدمة، يوصي البحث بما يأتي:

1- ضرورة تدخل المشرّع العراقي والإيراني لوضع إطار قانوني خاص ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، مع اعتماد مفهوم المساعد القانوني الذكي بدلًا من المحامي الآلي حفاظًا على الطبيعة الشخصية لمهنة المحاماة.

2- وضع ضوابط مهنية وتقنية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة والمؤسسات القانونية، ولا سيما ما يتعلق بحماية بيانات الموكلين والسر المهني ومنع التسريب أو الاختراق.

3- تطوير قواعد المسؤولية المدنية والتأديبية للمحامي بما ينسجم مع استخدام التقنيات الحديثة، مع إلزامه بمراجعة مخرجات الذكاء الاصطناعي والتحقق من دقتها قبل الاعتماد عليها.

4- تعزيز دور نقابات المحامين في العراق وإيران في إصدار مدونات سلوك مهنية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني، مع الاستفادة من التجارب الدولية، ولا سيما الأوروبية.

5- إدخال موضوعات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وحماية البيانات ضمن مناهج كليات القانون وبرامج التدريب المهني للمحامين والقضاة.

**الهوامش.**

[1] أحمد هندي، قانون المرافعات المدنية والتجارية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006)، ص 302؛ حكم
[2] Mireille Hildebrandt, Law for Computer Scientists and Other Folk (Oxford: Oxford University Press, 2020), 45.
[3] Richard Susskind, Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future (Oxford: Oxford University Press, 2017), 112.
[4] Richard Susskind, Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future (Oxford: Oxford University Press, 2017), 89.
[5] European Commission, Ethics Guidelines for Trustworthy Artificial Intelligence (Brussels, 2019); American Bar Association, Model Rules of Professional Conduct.
[6] وزارة العدل الإماراتية، دليل التقاضي الإلكتروني، 2022؛ وزارة العدل السعودية، برنامج التحول الرقمي للعدالة.
[7] قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل؛ قانون المحاماة العراقي رقم 173 لسنة 1965.
[8] قانون آیین دادرسی مدنی الإيراني؛ ناصر كاتوزيان، حقوق مدنی و آیین دادرسی (طهران: نشر ميزان، 2014)، ص 271.
[9] Mireille Hildebrandt, Law for Computer Scientists and Other Folk (Oxford: Oxford University Press, 2020), 52.
[10] Richard Susskind, Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future (Oxford: Oxford University Press, 2017), 76.
[11] American Bar Association, Model Rules of Professional Conduct; State v. Loomis, 881 N.W.2d 749 (Wis. 2016).
[12] European Commission, Ethics Guidelines for Trustworthy Artificial Intelligence (Brussels, 2019); Proposal for a Regulation on Artificial Intelligence (EU AI Act).
[13] وزارة العدل الإماراتية، دليل التقاضي الإلكتروني، 2022؛ برنامج التحول الرقمي للعدالة في المملكة العربية السعودية.
[14] قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل؛ قانون المحاماة العراقي رقم 173 لسنة 1965.
[15] قانون آیین دادرسی مدنی الإيراني؛ ناصر كاتوزيان، حقوق مدنی و آیین دادرسی (طهران: نشر ميزان، 2014)، ص 289.
[16] Mireille Hildebrandt, Law for Computer Scientists and Other Folk (Oxford: Oxford University Press, 2020), 63.
[17] Richard Susskind, Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future (Oxford: Oxford University Press, 2017), 134
[18] State v. Loomis, 881 N.W.2d 749 (Wis. 2016); American Bar Association, Model Rules of Professional Conduct
[19] European Commission, Proposal for a Regulation on Artificial Intelligence (EU AI Act); Ethics Guidelines for Trustworthy AI (2019)
[20] American Bar Association, Model Rules of Professional Conduct; Mata v. Avianca, Inc., 2023 (U.S. Federal Court case Involving AI-generated legal citations).
[21] European Commission, Proposal for a Regulation on Artificial Intelligence (EU AI Act), 2021
[22] قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل؛ قانون الإثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979.
[23] قانون آیین دادرسی مدنی الإيراني؛ ناصر كاتوزيان، حقوق مدنی و آیین دادرسی (طهران: نشر ميزان، 2014)، ص 305.
[24] Mireille Hildebrandt, Law for Computer Scientists and Other Folk (Oxford: Oxford University Press, 2020), 71.
[25] Richard Susskind, Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future (Oxford: Oxford University Press, 2017), 152.
[26] Mireille Hildebrandt, Law for Computer Scientists and Other Folk (Oxford: Oxford University Press, 2020), 84
[27] أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1990)، ص 112.
[28] عبد الرحمن علام، شرح قانون المحاماة العراقي (بغداد: مطبعة العاني، 1972)، ص ٢١٤
[29] قانون المحاماة العراقي رقم (173) لسنة 1965 المعدل، المواد (1–5) الخاصة بتعريف مهنة المحاماة وشروط ممارستها، والمواد المتعلقة بخضوع المحامي لرقابة نقابة المحامين ومسؤوليته المهنية.
[30] قانون المحاماة العراقي رقم 173 لسنة 1965.
[31] Richard Susskind, Tomorrow's Lawyers (Oxford University Press, 2017).
[32] قانون آیین دادرسی مدنی الإيراني؛ محمد جعفري لنگرودي، مبانی آیین دادرسی مدنی.
[33] American Bar Association, Model Rules of Professional Conduct
[34] European Commission, EU Artificial Intelligence Act Proposal, 2021.

[35] عبد الكريم طالب، التحول الرقمي في الأنظمة القضائية العربية ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004 ، 481-486.
[36] Mireille Hildebrandt, Law for Computer Scientists (Oxford University Press, 2020).
[37] Kevin D. Ashley, Artificial Intelligence and Legal Analytics (Cambridge University Press, 2017).
[38] قانون آیین دادرسی مدنی الإيراني؛ محمد جعفري لنگرودي، مبانی آیین دادرسی مدنی.
[39] American Bar Association, Model Rules of Professional Conduct
[40] European Commission, Proposal for Artificial Intelligence Act, 2021
[41] عبد الكريم طالب، التحول الرقمي في الأنظمة القضائية العربية ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004 ، 481-486.
[42] Richard Susskind, Tomorrow's Lawyers (Oxford University Press, 2017)
[43] Mireille Hildebrandt, Law for Computer Scientists (Oxford University Press, 2020)

**المصادر**

**أولاً: الكتب العربية**

أحمد هندي، قانون المرافعات المدنية والتجارية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006.
أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1990.
عبد الرحمن علام، شرح قانون المحاماة العراقي، بغداد: مطبعة العاني، 1972.
عبد الكريم طالب، التحول الرقمي في الأنظمة القضائية العربية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004.
ثانياً: الكتب الأجنبية

Hildebrandt, Mireille. Law for Computer Scientists and Other Folk. Oxford: Oxford University Press, 2020.
Susskind, Richard. Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future. Oxford: Oxford University Press, 2017.
Ashley, Kevin D. Artificial Intelligence and Legal Analytics. Cambridge: Cambridge University Press, 2017.

**ثالثاً: التشريعات الوطنية**

**العراق**

قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل.
قانون المحاماة العراقي رقم 173 لسنة 1965 المعدل.
قانون الإثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979.

**إيران**

قانون آیین دادرسی مدنی الإيراني.
كاتوزيان، ناصر، حقوق مدنی و آیین دادرسی، طهران: نشر ميزان، 2014.
لنگرودي، محمد جعفري، مبانی آیین دادرسی مدنی.

**رابعاً: التشريعات والوثائق الدولية**

European Commission, Ethics Guidelines for Trustworthy Artificial Intelligence, Brussels, 2019.
European Commission, Proposal for a Regulation on Artificial Intelligence (EU AI Act), 2021.
American Bar Association, Model Rules of Professional Conduct.

**خامساً: السوابق القضائية**

State v. Loomis, 881 N.W.2d 749 (Wis. 2016).
Mata v. Avianca, Inc., U.S. Federal Court, 2023.

**سادساً: التقارير والدلائل الحكومية**

وزارة العدل الإماراتية، دليل التقاضي الإلكتروني، 2022.
وزارة العدل السعودية، برنامج التحول الرقمي للعدالة.